البيان الختامي للمؤتمر الإقليمي حول القضاء الصالح والعدالة الجنائية

نحن وزراء العدل ورؤساء المجالس القضائية العليا والنواب (المُدعون) العـامّون والقـضاة العرب والخُبراء الإقليميون والدوليون المشاركون في **المؤتمر الإقليمي حول "القضاء الصالح والعدالة الجنائية" الذي انعقد في بيروت بتاريخ 29- 30 تشرين الثاني / نـوفمبر 2008**، تحت رعاية معالي وزير العدل في الجمهورية اللبنانية وبدعمٍ من برنـامج الأمـم المتحـدة الانمائي،

وإنطلاقا من إقتناعنا بأن العدالة هي واحدة من القيم السامية التي تقوم عليها الثقافة العربيـة بمكوّناتها الإجتماعية والدينية، وحاجة أساسية من حاجات التقدّم الحضاري والتنمية الإنسانية،

وإقتناعاً منّا بأهمية العمل على تعزيز السياسات والقوانين والمؤسسات والآليات الكفيلة بتحقيق العدالة في دولنا من خلال إرساء حكم القانون وترسيخ الاحترام الكامـل لحقـوق الإنـسان، وإنطلاقاً من حاجاتنا وأولوياتنا الداخلية وإنسجاماً مع المبادئ والمعايير التي اسـتقر عليهـا المجتمع الدولي،

وإيماناً منا بأن القضاء الصالح هو حصن العدالة من خلال سهره على احترام حكم القـانون وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم دون تمييز، ومكافحة الفساد وكافة أنواع الجريمة التي تهـدد أمن المواطنين واستقرارهم،

وبناءً على النتائج الإيجابية التي تم إحرازها في إطار مشروع "تحديث النيابات العامـة فـي الدول العربية"، في مجال تعزيز قدرات النيابات العامّة وتطـوير وسـائل عملهـا وتعزيـز التواصل والتبادل المعرفي بين النواب العامين على المستوى العربي والدولي،

وعطفاً على الجهود المتميّزة التي يتم بذلها في إطار "مبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية" من أجل تعزيز قدرة الدول العربية على رسم وتنفيذ سياسـات أكثـر فعاليـة لتطوير القضاء وقياس التقدّم في هذا المجال،

وانسجاماً مع وثيقة "مسيرة التحديث والتطوير والإصلاح" التي أقرّتها القمة العربية الـسادسة عشرة التي انعقدت في تونس سنة 2004، وقرارات مجلس وزراء العدل العرب المتعاقبة في مجالات التحديث والتطوير والاصلاح القضائي والقانوني،

نعلن ما يلي:

1. اعتبار الإستقلال الكامل للقضاء، ونزاهته، وكفاءته، وفعاليته الركائز الأربع الأساسية للقضاء الصالح التي لا بدّ لنا من السعي إلى تحقيقها واحترامها من خلال النصوص الدستورية والقانونية والممارسات العملية، لأن القضاء الصالح هو المدخل الحقيقي إلى تحقيق العدالة وإرساء حكم القانون وحماية حقوق الانسان في المنطقة العربية.

2. دعم التوجّه نحو تطوير إطار إرشادي من المبادئ والمؤشرات الخاصة بالقضاء الصالح كأداة تمكّن من قراءة وضع القضاء في الدول العربية بصورةٍ علميةٍ ووفق منهجيةٍ محددةٍ، وبالتالي مُساعدة صانعي القرار على تحديد حاجات وأولويات الإصلاح ومجالات تطوير الأداء القضائي من جهة، والسماح للمهتمين بقياس التقدم الحاصل في مجال الاصلاح القضائي بصورةٍ دوريةٍ ومنهجيةٍ من جهة أخرى.

3. الترحيب بالقرارات الصادرة عن مجلس وزراء العدل العرب المنعقد في بيروت بتاريخ 27 – 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2008 المتعلقة بتعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مجال مكافحة الارهاب.

4. ضرورة العمل على اطلاق حوار إقليمي مُركز وشامل بين الأطراف المعنية بوضع وتنفيذ سياسات العدالة الجنائية لكي تتلاءم ومستلزمات الفعالية في الوقاية من الجريمة ومُكافحتها، من جهة، وضرورة احترام وحماية حقوق الانسان من جهةٍ أخرى مع إيلاء الاهتمام للمسائل المُتعلقة بالعدالة الانتقالية.

5. الرغبة بتعميق وتوسيع عملية بناء القدرات وتعزيز المعارف للنواب (المُدعين) العامّين، وأفراد الشرطة وباقي الموظّفين المخوّلين بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالتحقيق والملاحقة في الجرائم التي تستهدف أمن المواطنين، كجرائم الإرهاب والجرائم المنظّمة والجرائم العابرة للحدود.

6. ضرورة إنشاء مركز تدريبي إقليمي معني بالأدلة الجنائية يساعد الدول العربية على تطوير قدراتها في هذا المجال المهم.

7. أهمية تعزيز التواصل وتبادل الخبرات والتجارب بين المعنيين بوضع السياسات وبين النواب (المُدعين) العامين والموظفين المخولين بإنفاذ القانون على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز التفاعل بينهم وبين نظرائهم من خارج المنطقة العربية.

8. أهمية العمل على تطوير القوانين والأنظمة والأحكام القضائية التي تشكّل المصدر الذي تتأسّس عليه حقوق الناس وواجباتهم، مع الأخذ في الإعتبار ضرورة الإستفادة من التشريعات السماوية والتراث الإسلامي في عمليّة تحديث منهجيات وآليات وأدوات صياغتها، في الشكل والمضمون، لتكون أكثر إنسجاماً مع مقتضيات التشريع الحديث وأكثر تعبيراً عن حاجات مجتمعاتنا واستجابة لمقتضيات العدالة والتنمية الانسانية.

9. دعم جهود مجموعة العمل المُصغرة المؤلفة من خمسة وزراء عدل عرب -والتي نشأت في إطار مُبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية- والتي أُطلقت من بيروت مبادرة لتطوير إطار إرشادي من المبادئ والمؤشرات الخاصة بالقضاء الصالح وحثّ المانحين العرب والدوليين والمنظمات الإقليمية والدولية على دعم المبادرات الإصلاحية المُنبثقة عن إرادة الدول العربية والتي تنسجم مع متطلّبات تعزيز الحكم الرشيد وتحقيق التنمية في المنطقة.

ونتوجّه ختاماً بعميق الشكر والتقدير

إلى الجمهورية اللبنانية لكرم الضيافة وإلى معالي وزير العدل اللبناني لرعايته الكريمة لأعمال هذا المؤتمر،

وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعمه تنظيم هذا المؤتمر مع تأكيدنا على أهمّية الدور الذي يقوم به برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعوته إلى الإستمرار في تقديم الدعم للمبادرات والأنشطة الإقليمية الهادفة إلى إصلاح وتطوير وتحديث القضاء والنيابات العامة (الإدعاء العام) ومختلف أركان العدالة الجنائية في خدمة التنمية في المنطقة العربية.

بيروت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2008